تحت رعاية
وزير العدل والشؤون الإسلامية والاوقاف
الشيخ خالد بن علي ال خليفة
ينظم
صندوق الزكاة بمملكة البحرين
بالتعاون مع
مركز لندن ومركز كمبريدج للاستشارات والبحوث والتدريب
المؤتمر الدولي الأول
الزكاة والتنمية الشاملة
نحو تفعيل الدور الحضاري لفريضة الزكاة في واقع المجتمعات المعاصرة
١٥-١٧ أكتوبر ٢٠١٩ الموافق ١٦-١٨/ صفر/١٤٤١

بحث مقدم بعنوان :

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية باستخدام قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات والقرض الحسن ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

بنك البحرين الإسلامي في مملكة البحرين نموذجاً

Social Responsibilities of Islamic Banks and Their Role in Achieving Sustainable Development Goals 2030

بحث مقدم من قبل الباحثان:

د. نادية عبد الجبار الشريدة
جامعة العلوم التطبيقية
مملكة البحرين
nadya.alshareeda@asu.edu.bh

د. عمار عصام عبد الرحمن السامرائي
جامعة العلوم التطبيقية
مملكة البحرين
Ammar.alsammarraee@asu.edu.bh

2019 ميلادي **1441هجري**

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية باستخدام قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات والقرض الحسن ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

بنك البحرين الإسلامي في مملكة البحرين نموذجاً

Social Responsibilities of Islamic Banks and Their Role in Achieving Sustainable Development Goals 2030

بحث مقدم من قبل الباحثان:

١-د. نادية عبد الجبار الشريدة / جامعة العلوم التطبيقية / مملكة البحرين

٢-د. عمار عصام عبد الرحمن السامرائي / جامعة العلوم التطبيقية / مملكة البحرين

المستخلص القت اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مهام اضافية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وللقطاعات الاقتصادية كافة بضمنها القطاع المصرفي ، أذ ان تلك الاهداف تمثل دعوة عالمية للعمل على تقليل الفقر والقضاء على الجوع وتأمين حياة صحية للناس وتوفير تعليم متطور للجميع ، كما تشمل مجالات اخرى مثل العمل اللائق ونمو الاقتصاد ومدن ومجتمعات محلية مستدامة ، وتقتضي هذه الاهداف العمل بروح الشراكة وبشكل عملي وواقعي من جميع القطاعات ، ولو تم عرض تلك الاهداف بشكلها الواسع (١٧ هدفاً) لوجدنا ان المؤسسات المالية ومنها المصرفية تمثل حجر الزاوية لها ، يتزامن ذلك مع انتشار وتطور أدوات الصيرفة الاسلامية وعمليات التمويل الاسلامي وتعدد الدراسات والابحاث التي دللت على تفوقها على مثليتها في المصارف التقليدية نتيجة تنوعها ومرونة منتجاتها وانخفاض مخاطر الاستثمار فيها ،والمسؤولية الاجتماعية الكبيرة التي تضطلع بها ، أذ يساوي هذا الهدف في أهميته هدف الربح لدى المصارف الاسلامية تحديداً لكونه يعزز من العدالة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية التي تبحث الى ردم الفجوة بين الاغنياء والفقراء باعتبار ان الانسان مستخلف بإدارة الاموال ومسؤول عن اعمار الارض بحسب مقاصد الشريعة الاسلامية السمحاء . يركز هذا البحث على بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، وبيان دور محاسبة الزكاة من خلال قائمتي مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

مصطلحات البحث:

١-المسؤولية الاجتماعية: مجموعة الانشطة الطوعية التي تمارسها شركات القطاع الخاص والتي تمثل الدور الايجابي الذي تقوم به وذلك ضمن القواعد العامة والإطار التشريعي والاعراف في المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك من خلال دمج مجموعة من المبادئ والمبادرات والبرامج الاجتماعية ضمن استراتيجية العامة والعمليات التشغيلية الرئيسة للشركة بهدف تحقيق منافع مالية وغير مالية على الامد

البعيد من جهة، والمساهمة مع الدولة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من جهة اخرى. (Sethi, 1975, 30)

٢ –**المصارف الإسلامية:** المصرف الإسلامي "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق الضوابط الشرعية بهدف تحقيق الربح، ولها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي، تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية". (عبادة، ٢٠٠٨-ص ٢٨-٢٩)

٣–**محاسبة الزكاة:** تعرف الزكاة بأنها الجزء المخصص للفقير والمحتاج من أموال الغنى. وتحسب الزكاة كنسبة ٢.٥% من المدخرات السنوية إذا تعدت قيمة معينة تعرف بالنصاب .الزكاة مشتقة في اللغة العربية من زكا والتي تعنى النماء والطهارة والبركة. فإخراج الزكاة طهرة لأموال المسلم وقربة إلى الله تعالى يزداد بها ومجتمعه بركة وصلاحا .فالزكاة طهره للمجتمع من التحاسد والتباغض وعنصر هام لزيادة التواد والتكافل بين أفراد المجتمع.

٤–**التنمية المستدامة:** وضع سياسات وبرامج تنموية توفر وتنشط فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتسهم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب تفكير جديدة وتزيد من توليد وتوظيف المعرفة والتداخل بين حقولها من خلال اللجان وفرق العمل، وهذا سوف يقلل من الصراعات والخلافات ويقوي الولاء والانتماء ويرفع من المعنويات، ويحقق الأمن الوظيفي والاطمئنان النفسي وهي شروط ضرورية لإطلاق الطاقات البشرية وتنميتها والحفاظ عليها.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

تهتم منظمات عديدة حول العالم بالمسؤولية الاجتماعية Social Responsibility التي يجب أن تتحملها من أجل الإسهام بالبرامج الاجتماعية، وتقديم العون للمعوزين والاهتمام بالشؤون البيئية. وإن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ليست بعيدة عن ديننا السمح، الذي حثّ الناس على التعاون من أجل خير المجتمع والحفاظ على البيئة، وركّز على أهمية الاهتمام بحسن استغلال الموارد وعدم الإسراف والتبذير، وعدم إهمال حق الأجيال القادمة. وقد انعكس الفكر الاقتصادي على الفكر المحاسبي من حيث الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وأوضحت جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية في تقريرها المنشور عام /١٩٧٣/ أن من ضمن أهداف القوائم المالية إعداد تقرير عن الأنشطة الاجتماعية، وظهرت العديد من الدراسات التي تؤكد أهمية الإفصاح عن مدى وفاء الشركة لمسؤوليتها الاجتماعية، وأثر ذلك في قرارات المستثمرين. (أبو سمرة، ٢٠٠٩-ص ١٨)

اولاً: منهجية البحث

١- أهمية البحث:

لا بد للمصارف الإسلامية أن يكون لها دور متميز على الساحة المصرفية، وأن تتبنى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك انطلاقاً من التزامها بمبادئ ديننا الحنيف، الذي جعل الإنسان هدف الحياة وغايتها الأسمى، من هنا تأتي أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمجالات التي يشملها، وأهمية مشاركتها بالبرامج الاجتماعية المختلفة من خلال طرح أدوات مالية مثل محاسبة الزكاة والصدقات والقرض الحسن وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين للمساهمة بدورها في مسؤوليتها اتجاه المجتمع.

٢- هدف البحث:

يركز هذا البحث على بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، وبيان دور محاسبة الزكاة من خلال قائمتي مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

٣- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل التالي: ما هو دور المسؤولية الاجتماعية للمصارف الاسلامية متمثلة بقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات وقائمة مصادر

واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن في تحقيق اهداف التنمية المستدامة آنفة الذكر، فضلاً عن ذلك يقوم البحث على فرضية اساسية مفادها ((يوجد دور للمسؤولية الاجتماعية للمصارف الاسلامية من خلال اموال الزكاة والقرض الحسن في تحقيق بعض اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠)).

٤- تساؤلات البحث:

لتحقيق اهداف البحث تم وضع التساؤل التالي:
ما هو إثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية باستخدام قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

٥- منهج البحث

ولقياس مقدار تلك المساهمة ستتبع الدراسة المنهج التحليلي (العملي) من خلال قياس الافصاحات عن أموال الزكاة والقرض الحسن في القوائم المالية للمصارف الاسلامية في مملكة البحرين (بنك البحرين الإسلامي – نموذجاً) وأثرها على تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ثانياً: الدراسات السابقة:

١- امتدت الدعوى إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلى القطاع المصرفي، وبينت دراسة (Azim et. al., 2011- p. 39) أنه يجب على المؤسسات المالية عدم اقتصار اهتمامها بالربحية والنمو، بل أيضاً أن تهتم بالمجتمع والبيئة، وأنها مسؤولة عن تأثير أنشطتها على العاملين والمساهمين والعملاء والمجتمع.

٢- كما بينت دراسة (Heal, 2004) أنه يجب على المصارف تقديم القروض فقط للشركات التي تراعي المسؤولية الاجتماعية، وعدم تقديم التمويل للشركات التي لا تهتم ببرامج المسؤولية الاجتماعية ولا تراعي الأمور البيئية. وبينت أن اهتمام المصارف بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى: تحسين سمعة المصرف، وتخفيض الهدر، وتحسين العلاقة مع الموظفين، وتحسين إنتاجية الموظفين، كما له تأثير إيجابي على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

٣- وبينت دراسة (المغربل، فؤاد، ٢٠٠٨: ٢٠) اهتمام بعض المصارف الهندية بالمسؤولية الاجتماعية، حيث لها نشاط كبير في مجال توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم الأساسي للأطفال الفقراء، وتقديم التمويل متناهي الصغر لذويهم، ويهتم موظفو هذه المصارف بالاعتناء بمرضى الجذام والمكفوفين في أوقات فراغهم، وأوجد أحد هذه المصارف آلية تسمح بالتبرع إلكترونياً من خلال موقعه الإلكتروني، واستخدمت هذه التبرعات في توفير الأطراف الصناعية للفلاحين الفقراء.

٤- وبينت دراسة الأغا (٢٠٠٦) أن المصارف العاملة في قطاع غزة لا تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع وتجاه البيئة، ولكنها تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه العملاء. وأنها لا تتبنى سياسة تتأكد من خلالها أن المشروعات التي تمولها تحترم القيم الاجتماعية السائدة، ولا تكترث بشريحة المعاقين في المجتمع، ولا تحرص على تشغيل نسبة منهم لديها، ولا تسهم في التخفيف من حدة البطالة.

٥- دراسة(العناتي، 2009) التي هدفت إلى قياس الدور الذي تلعبه شركات الاتصالات الأردنية من هواتف أرضية ثابتة وخلوية متنقلة في تنمية مجتمعها المحلي وتوصل البحث إلى أن شركات الاتصالات الأردنية تساهم في تنمية مجتمعها المحلي الذي تعمل فيه عن طريق دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية.

٦- دراسة (Rahahleh & Sharair, 2008) التي سعت الى التعرف على مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في مدينة الحسن الصناعية في الأردن. وقد توصل الباحثان إلى أنه لا يوجد إدراك كامل لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المبحوثة، وانه يوجد تطبيق محدود لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية فيها حيث اقتصر التطبيق على مجال حماية البيئة بشكل اساسي.

٧- دراسة (Jain et al., 2007 التي اشارت الى أن تقييم أداء المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يكون قياس محاسبة الكفاءة الإدارية إذ بينت الدراسة أن هناك حاجة متزايدة للتأكيد على أهمية المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات الاقتصادية وأن ادارة الشركات للنشاط الاجتماعي الجيد يكون مؤشر على كفاءة الإدارة في العمل.

٨- دراسة (Becchetti, Ciciretti, & Hasan, 2007) التي بينت أثر المسؤولية الاجتماعية الشاملة على عائد المساهمين و من أهم النتائج التي توصلت إليها ان الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية الشاملة تقود

المنظمات إلى تغيير أهدافها الاستراتيجية من التركيز على زيادة الاهتمام بالمساهمين إلى تحقيق أهداف المجموعة الأوسع من أصحاب المصالح.

٩- دراسة (Katsioloudes, 2007) التي فحصت مدى الإدراك للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث ركزت الدراسة على إختبار أداء المنظمات في مجالات المسؤولية الاجتماعية والتي هي: البيئة ، وشؤون المجتمع، وحماية المستهلك . وتوصلت الدراسة إلى انه يوجد ادراك لدى المنظمات في دولة الإمارات العربية المتحدة وان اداءها جيد في مجالات المسؤولية الاجتماعية المذكورة اعلاه، وأن تجاهل هذه المسؤولية يضر بالاداء المالي والتجاري للمنظمة.

١٠-دراسة (QU, 2007) التي تطرقت إلى تأثير القوانين الحكومية والتأقلم ومسايرة السوق وهيكل الملكية على المسؤولية الاجتماعية الشاملة في الصين، وكان من أهم نتائج الدراسة أن التأقلم ومسايرة التغيرات البيئية من أهم العوامل التي تؤثر على المسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

١١-دراسة (Calafell, Gutierrez, & Lopez, 2006) التي هدفت إلى إعطاء بعض الأدلة من منظور مفاهيمي حول إمكانية المساهمة في تطوير المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة كنقطة بداية، و بيان كيفية أن الإطار المحاسبي الجديد يمكن أن يسمح بالتقدم في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضرورة ملحة لقيام المحاسبة بتعريف الطريق لحساب النتائج للشركات بأخذ المنهج الاجتماعي والاقتصادي بنظر الاعتبار.

١٢- دراسة (خليفة، 2006) التي توصلت إلى ان إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية متوفرة وأن طبيعة العمل المصرفي تخلق نوعاً من الالتزامات أو المطلوبات الاجتماعية يعاد تصنيفها على أنها التزامات اقتصادية بالتقارير الختامية.

١٣-دراسة (الغالبي والعامري،2001) التي عرضت المسؤولية الاجتماعية وأنماط إدراكها وكذلك عناصرها الاساسية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة بين نمط المسؤولية الاجتماعية المعتمد وشفافية نظام المعلومات في المصرف وظهر أن هناك ميل لأن يكون نمط تحمل المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الأردنية هو النمط المتوازن.

ومن الجدير بالذكر ان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لها انها مطبقة على المصارف الإسلامية في مملكة البحرين وتتناول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية باستخدام قائمتي مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة واموال صندوق القرض الحسن والصدقات، اذ لم يتناول أيا من الباحثين هذا الموضوع على حد علم الباحثين، وتم اختيار بيئة التطبيق المصارف الإسلامية نظرا لأهمية التزامها بتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية انطلاقا من القيم الإسلامية التي تدعم هذا المفهوم.

المبحث الثاني: الجانب النظري للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الاسلامية

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر اتجاه قوي في المجتمعات الرأسمالية يدعو إلى ضرورة التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وقد ساهم ذلك في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية حتى أصبح في يومنا هذا أحد الركائز الأساسية لبقاء واستمرارية المنظمة وتحقيق التميز لها، لذا "يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور، وهو يرتبط بالتنمية المستدامة حيث يوجب على منشآت الأعمال الاهتمام بالبيئة والمشاركة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الى جانب هدف تحقيق الأرباح"(المرسي وادريس، ٢٠٠٥، ص٤٨٧)

وقد برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتنامى نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها: العولمة، وتزايد الضغوط الحكومية والشعبية من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، والكوارث والفضائح الأخلاقية للشركات، والتطورات التكنولوجية المتسارعة .(الحمدي،٢٠٠٣)، ويرى (فلاق، ٢٠١٣، ص٣٠) بأن المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المؤسسة الى خارجها ، فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط بالأفراد والموارد المستخدمة والمرتبطة بالأداء المحقق للعمل داخل المنظمة، والذي يساهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العمل المهنية، أما المسؤولية الاجتماعية الخارجية فهي ترتبط بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع ومحاولة معالجتها ومحاربتها .

اولاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

تصاعدت في الآونة الأخيرة الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على اختلاف أنواعها، وأهمية عدم اقتصار تقويم الأداء على الجانب الاقتصادي ومدى تحقيق الشركة للأرباح، إنما النظر أيضاً إلى مدى اهتمام الشركة بالجوانب الاجتماعية، وجعل المسؤولية الاجتماعية ضمن المسؤوليات الأساسية للشركة. ويعد شلدون

Sheldon في عام /١٩٢٣/ أول من أشار إلى أهمية اهتمام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة. (جربوع، ٢٠٠٧- ص ٢٤٠) وفقاً للوثيقة الخضراء Green Paper التي نشرتها اللجنة الأوروبية European Commission في تموز /٢٠٠١/، تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "مفهوم تقوم الشركات من خلاله بدمج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية مع عملياتها الأساسية، وتتفاعل مع الأطراف الأخرى على أساس طوعي". وبينت هذه الوثيقة أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية له تأثير مباشر على إنتاجية العاملين، ويدعم الموقف التنافسي للشركة. (Bronchain, 2003- p. 7)

وعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها: "تعهد الشركة على الإسهام بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتعامل مع العاملين وممثليها والمجتمع المحلي بشكل طوعي، من أجل تحسين جودة الحياة بأسلوب يعود بالفائدة على الشركة والتنمية". (Anto & Astuti, 2008- p. 19)

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها: "تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم". ومن المتوقع أن تسهم معايير المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الركائز الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة Sustainable Development هي: (المليجي، ٢٠١٠- ص ١٢)

التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.

ويقصد بالتنمية المستدامة: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة".

وفي عام /٢٠١٠/ أصدرت المنظمة الدولية للمقاييس International Organization for Standardization (ISO) المواصفة ISO 26000 التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك بهدف مساعدتها على الإسهام في التنمية المستدامة. وحددت هذه المواصفة سبعة مجالات للمسؤولية الاجتماعية، هي: (ISO, 2010)

١. الحوكمة.٢. الموارد البشرية. ٣. العاملين.٤. البيئة .٥. العمليات .٦. العملاء. ٧. المجتمع.

وبيّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندي على أن مساهمة الشركة في رفاهية المجتمع يشمل تحقيق القيمة في ثلاثة مجالات، هي: (أ) البعد الاقتصادي، (ب) البعد الاجتماعي،(ج) البعد البيئي، ولا بد من دمج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركة وثقافتها. (Elasary, 2011- p. 5)

وبينت إحدى الدراسات أنه يقع على عاتق الشركات القيام بنوعين من الأداء: (المبروك، ٢٠١٠)

أ. الأداء الاقتصادي: يتمثل في مجموعة الأنشطة الأساسية للشركة، والتي يترتب عليها إعداد مجموعة من التقارير المالية من خلال نظام المحاسبة المالية التقليدية، والتي توضح النتائج المالية لأوجه النشاط.

ب. الأداء الاجتماعي: يتمثل في مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الشركة وفاءً لمسؤولياتها الاجتماعية، والتي يترتب عليها إعداد مجموعة من التقارير المالية أو الكمية أو الوصفية الاجتماعية، من خلال نظام المحاسبة عن الأداء الاجتماعي.

واجتهد الباحثون في تعريف وتحديد نطاق المسؤولية الاجتماعية ، فقد عرفت بأنها " التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه بفعل ما هو اجتماعي " (Drucker, 1977, P.584) ،وقد شكل هذا التعريف الأساس الذي انطلقت منه التعريفات اللاحقة، فقد عرفها (Holmos,1985,p.435) "أن المسؤولية الاجتماعية تمثل التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها".

وقد عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.(World Bank,2005)

عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم فيها الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية. وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا. ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم. كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل".(WBCSD, 1999,P.3) .

لقد أدى التطور الحادث في بيئة الأعمال الى زيادة حدة التنافس بين منشات الاعمال بهدف احتلال مكانة مرموقة بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية، وهذا كان حافزاً أيضاً للكثير من الباحثين للاجتهاد بهدف الوصول الى تعريف وتحديد دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.(Iqbal et al, 2013) .

وقد قدم (Davis,1960) المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها أداء وقرار يتم اتخاذه من قبل الإدارة لدى منشات الاعمال الى جانب القرارات المتعلقة بتوجيه الموارد الاقتصادية لتلك المنشات، ومنذ السبعينات من القرن الماضي والكثير من المؤلفين حاولوا تغيير الاهتمام من المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) الى الأداء الاجتماعي للشركات (CSP) (Carroll 1979) وتمثل البحوث الرائدة لـ: Carroll نقلة مهمة في مجال المسؤولية الاجتماعية فقد وضع (Carroll,1979) أربعة أبعاد للأداء الاجتماعي للشركات تتمثل فيما يأتي:

المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية التقديرية، والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية،

وقد أضاف (Carroll,1979) مسؤوليات أخرى لمنظمة الأعمال علاوة على مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية، وتتمثل هذه المسؤوليات في التالي:(العصفور،٢٠٠٥)

- **المسؤولية الخيرة (رفاه المجتمع):** وهي مبادرات طوعية غير ملزمة للمنظمة تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي والذي يشتمل على مجمل التبرعات والهبات من المنظمات التي تخدم المجتمع والبيئة ولا تهدف للربح من خلالها، اذ في إطار هذا الجانب قد تتبنى منظمة الاعمال قضية أساسية من قضايا المجتمع والبيئة وتخدمها مثل تمويل جمعيات خيرية ورياضية ومستشفيات لمكافحة أمراض مستعصية، وتمويل مشاريع لإنشاء محميات بيئية.
- **المسؤولية الأخلاقية:** احترام الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمراً ضروريا لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها. ومن بين الأمور المتعلقة بهذه المسؤولية مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف، ومراعاة حقوق الإنسان، واحترام العادات والتقاليد، ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك.

ثانياً: أنموذج هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية وضع البروفيسور الأمريكي Archie Carroll عام ١٩٧٩ الأنموذج الأهم والأساس لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ثم قام بتعديله بشكل أوسع واشمل وأدق في عام ١٩٩٠، والذي يعرف "بهرم كارول للمسؤولية الاجتماعية". إذ اعتمد اغلب الباحثين في مجال المسؤولية الاجتماعية على هذا الأنموذج في بحوثهم كما تعرض إلى انتقادات عدة، ومحاور جدل من قبل أصحاب

نظرية الأعمال التقليدية (BenNoamene &Elouadi, 2015, 119). وقد عرف كارول وحدد المسؤوليات الأساسية الأربع لمنظمات الأعمال ضمن إطار مسؤوليتها الاجتماعية بشكل هرمي متسلسل ومسؤوليات مترابطة فيما بينها، والذي أساسه وقاعدته المسؤوليات الاقتصادية Economic Responsibilitiesوالتي تعد الأساس لتبني المسؤوليات الآخرى القانونية والأخلاقية، والخيرية تباعاً إلى قمة الهرم (Nalband&alKelabi, 2014, 236). وتتركز المسؤوليات الاقتصادية في ان تكون المنظمة رابحة ،وأن تكون لها ميزة تنافسية في قطاع الأعمال والاقتصاد ككل بالمقارنة مع أقرانها، وان الشركة التي تكون رابحة تكون لها القدرة على تبني الأنشطة الاجتماعية التي تتطلب صرف الأموال والتبرعات على الأنشطة الاجتماعية لذلك أعدها كارول الأساس في تنفيذ المسؤوليات الآخرى، إذ بدون وجود الأموال لن تكون هناك إمكانية وقدرة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية(Simmons,2004, 78).و بمعنى آخر ان قطاع الأعمال عليه ان يسعى إلى أن يكون منتجاً و مربحاً، أما في المؤسسات المالية، فإن أهم الوسائل للقيام بالمسؤولية الاقتصادية هو الابتكار المالي Financial Innovation مادام مصالح الأفراد والشركات تتغير باستمرار، فيجب عليها خلق فرص جديدة، لتوظيف الأموال نحو فرص استثمارية أفضل وإدارة المخاطر بشكل فعال. وهذا يتضمن تطوير منتجات وخدمات جديدة والتفاعل مع أصحاب المصلحة بشكل فعال ومستمر من اجل خلق القيمة المالية ومحاذاتها مع القيمة الاجتماعية في إطار جوهر العمليات الأساسية. (Sethi,1975, 58-64) ، وفي الوقت ذاته فإن القيام بالأعمال التجارية يتطلب وضع القوانين و القواعد و اللوائح التنظيمية الملزمة للعمل وهذا ما يندرج ضمن البعد الثاني، إذ تعتمد المسؤولية القانونية على قوانين و تشريعات الدولة، فضلاً عن إلى قوانين حماية المستهلك من الغش و الخداع ، وحماية البيئة من التلوث إذ إن قطاع الأعمال ركز اهتمامه بهذا الموضوع، بسبب المشكلات التي تولدت عن مخلفات المصانع في الانهار و البحار ، وما تسببه من آثار سلبية ، وكذلك الضوضاء الناتجة عن الآلات و وسائل و المنتجات التكنولوجية مختلفة ، (Carroll, 2016, 4).أما المسؤولية الأخلاقية فإن البعد الأخلاقي يتضمن المبادئ ،والقيم ،والأعراف، والتقاليد ،وكل ما يتعلق بتوجهات المجتمع ذاته. تهتم بإعطاء الأولوية للسلوك الأخلاقي، وتجنب احداث الضرر بالآخرين، وعدم انتهاك المنظمة للمبادئ والمعايير الأخلاقية ،واحترام و جهات النظر المختلفة والقيم و العادات و التقاليد الاجتماعية و احترام حقوق الإنسان، فضلاً عن الوفاء بالعهود المبرمة مع الزبون والمعاملة الصادقة، وتقديم المشورة والنصح الأمر الذي يكسبها قاعدة جماهيرية مميزة(Dusuki &Yusof, 2008, 30).وتتمثل قمة الهرم بالمسؤولية الخيرية (التقديرية) فان تحقيقها يكون طوعياً، ويعكس البعد الخيري أو الإنساني، وهو الرغبة الطوعية بالعمل والمشاركة والمساهمة في المجتمع .وبمعنى آخر المسؤولية الخيرية لقطاع الأعمال ترتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة و المساهمة في حل مشكلات المجتمع بوصفه جزءاً منه. والمشاركة في الاضطرابات التي تواجه المجتمع كالزلازل، والبراكين، والحروب، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والتفافية رعاية الأيتام والمسنين مشكلات الفقر والبطالة. ويوضح الشكل (2) هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية (Zabin, 2013, 77).

الشكل (2) هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية

Source:(Carroll. A, Carroll's Pyramid of CSR; taking another look, International journal of CSR, Vol.1, Issue.3, 2016, pp:1-8

ثالثاً: أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات هنالك عدة أهداف للمسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن تحديدها في التالي: (العشماوي،٢٠٠٩)؛ (D'Amato, et al, 2009) ؛ (Toms,2002) ؛ (Schroth,2003).

١. استجابة الشركة الى التغير في توقعات الأطراف الخارجية الراصدة لرسالة الشركة.
٢. تحقيق التوازن في التزامات الشركة بين حملة الأسهم والمجتمع.
٣. تعظيم الأثار الإيجابية وتقليل الأثار السلبية لأنشطة الشركة تجاه المجتمع.
٤. رد فعل الأعمال التجارية تجاه المجتمع كمدخل أخلاقي.

٥. تخفيض حدة التضارب بين أصحاب المصالح المتعارضة من حملة الأسهم والعاملين والمديرين والعملاء والمجتمع
٦. المشاركة الإيجابية من قبل المحاسبين في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للشركات لإمكانية تحقيق التوازن النسبي بين العلاقة الاقتصادية (انتاج السلع والخدمات) والعلاقة الاجتماعية (دعم البعد الاجتماعي).
٧. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة بحيث لا تشمل فقط عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وانما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع.
٨. الإفصاح عن العلاقة التي تقيمها الشركات ليس فقط مع عملائها وموظفيها بل أيضاً مع المجموعات المجتمعية الأخرى باعتبار أن جميع هذه المجموعات أطرافاً معنية بالشركات.
٩. مراقبة أعمال الشركات من قبل المشاركين من الإدارة والمساهمين والعاملين والعملاء والموردين والمجتمع الأهلي والمدني كممثلين عن الأطراف المجتمعية.
١٠. دعم البعد الاجتماعي بمعرفة الشركة أكثر من مجرد الالتزام التشريعي.
١١. القدرة على قياس أنشطة العقد الاجتماعي للشركة بشكل فعال يرقى الى وضعها بالمواطنة الصالحة مجتمعياً.
١٢. اكتساب ثقة الجمهور وارضاء المستهلكين وحمايتهم والتفاعل مع الرأي العام وتحسين صورة الشركة وسمعتها وتنمية ودعم قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
١٣. رعاية العاملين وتحقيق استقرارهم النفسي وتنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية وتوفيرالرعاية الصحية والاجتماعية.
١٤. التوازن النسبي بين رفاهية المجتمع ورفاهية الشركة في إطار تأدية الأعمال التجارية.
١٥. الإفصاح عن الدور المؤسسي في عمليات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.
١٦. قيام الشركات بمقابلة توقعات المجتمع وتقدير متطلباته والافصاح في تقاريرها عن نتائج ذلك.

رابعاً: الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية

هناك اتفاقاً عاماً بين الأدبيات على أربعة أنشطة اجتماعية أساسية يمكن أن تمارس من خلالها الشركات مسؤولياتها الاجتماعية تتمثل في التالي:

أ. **الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية:**

تعتبر الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية من أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتتضمن ضرورة قيام منشات الأعمال ضمن أهدافها الاهتمام بالبيئة وذلك من خلال الرقابة على التلوث أثناء تنفيذ أنشطتها، والحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة الشركة لنشاطاتها التي تؤثر على البيئة، بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالشركة والمحافظة على الموارد الطبيعية. ومن أهم الممارسات التي تناط بالشركات في هذا المجال: (Patil, 2014)

١. عمل برامج لترشيد استهلاك الطاقة والماء والموارد الطبيعية.
٢. عمل برامج للحد من تلوث الهواء والماء والتربة.
٣. التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
٤. إنتاج منتجات صديقة للبيئة.
٥. تطوير عمليات صناعية أكثر كفاءة في استغلال الطاقة.
٦. حماية الثروات الطبيعية وتقليل أثر الصناعات على البيئة.
٧. تحويل النفايات إلى مواد قيمة.

ب. الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع

للمجتمع المحلي والبيئة المحلية في نظر المؤسسات اعتباراً خاصاً، فهي تنظر إليه على أنه شريحة مهمة تتطلع إلى تمتين علاقاتها معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها بذل الجهود والنشاطات المضاعفة تجاهه، والعمل على زيادة الرفاهية العامة لهذا المجتمع، وذلك من خلال النشاطات التي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية كإنشاء الجسور والحدائق، ومن خلال المساهمة في الحد من مشكلة البطالة بالتركيز على تشغيل أبناء المجتمع المحلي في مشاريعها، ودعم بعض النشاطات الأخرى مثل الأندية الترفيهية لهذا المجتمع مع احترام العادات والتقاليد، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم العون المادي لذوي الاحتياجات الخاصة، هذا بالاضافة الى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات. وعادة ما ينظر إلى مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيريةوالرياضية والفنية، والتعليمية، والتدريبية، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي، ويلاحظ إن غالبية الأنشطة تتسم بالاختيارية والالتزام الطوعي من قبل الشركة مما يعزز من استمرارية الشركة وتواصلها مع المجتمع المحلي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. (Gray, 1995)

ج. الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية:

تعتبر الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية من الأنشطة الهامة تطوير وازدهار عمل منشات الأعمال، فالعلاقة بين المنشأة والعاملين علاقة مصالح متبادلة، فاذ قامت المنشأة برعاية مصالح العاملين بالشكل المناسب الذي

يرضيهم، فإن اخلاصهم للعمل في المنشأة سيزداد وبالتالي تتحقق مصالح الطرفين، ويمكن أن تتضمن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية ما يلي:(وهيبة، ٢٠١١)

١. تبني نظام المشاركة بالأرباح.
٢. الاهتمام بنظام وخطط المعاشات.
٣. الاهتمام بنظام الحوافز والمكافئات المتبع في داخل المنشأة.
٤. المساهمة في ملكية المنشأة عند إجراء التوسعات من خلال تمكين العاملين لامتلاك الاسهم بتخصيص جزء من الأسهم الجديدة للعاملين.
٥. عدالة المعاملة بين العاملين من حيث السن والجنس ومستوى التعليم وغيرها.
٦. ملاءمة بيئة العمل فيما يتعلق بالأثاث ومعدات العمل.
٧. ملاءمة العمل فيما يتعلق بالتهوية والإضاءة والضوضاء.
٨. نشر روح التعاون والألفة والترابط بين العاملين بصفة عامة وبين العاملين الجدد والقدامى.
٩. نشر روح التعاون الطيب بين الرؤساء ومرؤوسيهم.
١٠. اعداد برامج الرعاية الصحية للعاملين

د. الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات:

من حق العملاء الحصول على منتجات وخدمات مميزة وأن يتم الإعلان تلك المنتجات والخدمات بكل صدق وأمانة، وأن يتم تقديم منتجات صديقة وأمينة، مع إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، مع الالتزام بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، والالتزام بتطوير مستمر للمنتجات التي تتوافق مع الاحتياجات المستجدة لهذا المجتمع، مع الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار(Biehal and Sheinin,2007) وتشمل الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات، العمل على تحقيق رضا العملاء، و تيسير سياسات وإجراءات تقديم الخدمات للعملاء، وتقديم الخدمة لهم في المكان المناسب، وتيسير اداء الخدمات في الوقت المناسب للمتعاملين، وإيضاح المنافع الخاصة بخدمات المؤسسة للمتعاملين معها، والمحافظة على سلامة الخدمات المقدمة، وبث الثقة عند المتعاملين في تصميم وتكوين وجودة الخدمات المقدمة، وشرح معاني الخدمات المصرفية للمؤسسة بوضوح وجلاء، وشرح وبيان شروط التعامل وتحديد العوائد بوضوح، وإعداد البحوث لدراسة دوافع وسلوكيات المتعاملين، والاهتمام بمقترحات واراء المتعاملين، والاهتمام بشكاوى المتعاملين والرد عليها وإعلانها.(Chung et al, 2015)

خامساً ـ المصارف الإسلامية والافصاح المسؤولية الاجتماعية:

يبنى النظام المصرفي الإسلامي على العقيدة الإسلامية، ويعتمد في وضع أسسه على منهج الاقتصاد الإسلامي الذي يمثل جزءاً من التشريع الشامل بهدف تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع. (المغربي، ٢٠٠٤: ٨٣) ويعد القطاع المصرفي الإسلامي أحد أهم القطاعات والأسرع نمواً في العالم، حيث يضم أكثر من (٤٠٠) مؤسسة مالية، تدير أكثر من (١) تريليون دولار أمريكي من الأصول. (الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي) وتعددت التعاريف المتعلقة بالمصارف الإسلامية، نذكر منها: (فتاحي، ٢٠٠٩: ٧٠)

- المصرف الإسلامي "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي". (النجار، ١٩٨٢: ١٦٣)
- المصرف الإسلامي "مؤسسة مصرفية تنسجم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً"(إرشيد، ٢٠٠١: ١٤)
- المصرف الإسلامي "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق الضوابط الشرعية بهدف تحقيق الربح، ولها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي، تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية". (عبادة، ٢٠٠٨: ٢٩)
- المصرف الإسلامي "مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال، واستثمارها، وتنميتها لصالح المشتركين، وإعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق التعاون الإسلامي، على وفق الأصول الشرعية".

وتتسم المصارف الإسلامية بعدد من الخصائص، منها: (الشعار، ٢٠٠٥ :١٩)

- استبعاد التعامل بالفائدة، وذلك انطلاقاً مما تنص عليه الآية الكريمة: (وأحل الله البيع وحرم الربا).
- التقيد بقاعدة الحلال والحرام عند منح الائتمان.
- إحياء نظام الزكاة وإدارة صناديق خاصة لجمع الزكاة.
- عدم الإسهام في تغذية التضخم، فهي لا تسهم في زيادة عرض النقود.

كما تتميز باتساع رقعة التعامل مع العملاء، فهي تتعامل مع شرائح المجتمع كافة حتى أبسط الحرفيين وصغار الكسبة وصغار التجار وحديثي التخرج من الجامعات، وتمول المشروعات الصغيرة، وتساعد الشباب على توفير المسكن المناسب. (فتاحي، ٢٠٠٩: ٧٥)

يعد الربح أساسياً في المصارف الإسلامية لكنه غير كافٍ، وإن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يعد نتيجة طبيعية لتواجدها في المجتمع، من أجل الحفاظ على الربحية في الأمد الطويل، وإن منافع اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تعود على الشركة نفسها وعلى المجتمع. (Anto& Astuti, 2008 p. 19)

وتقوم المصارف الإسلامية على أساس اقتصادي واجتماعي، تسعى من خلاله تحقيق التنمية الاجتماعية، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة من خلال قيامها ببعض الأنشطة الاجتماعية، أم بصورة غير مباشرة من خلال مشاركتها في المشروعات الاستثمارية. (بوسعد،٢٠١١: ٦٠)

ويرى الباحثين أن دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية يتمثل في قيامها بالأنشطة الآتية:

١. جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين: أنشأت العديد من المصارف الإسلامية صناديق الزكاة، مهمتها جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين، وقد يحصّل المصرف الزكاة من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، وقد يترك لهم أمر دفع الزكاة.
٢. تقديم القرض الحسن: تتميز المصارف الإسلامية بتقديم القروض الحسنة وذلك لغايات معينة، مثل: العلاج والدراسة والزواج. وهي قروض تقدم بلا مقابل.
٣. القيام بالأنشطة الاجتماعية المختلفة: تقوم المصارف الإسلامية بالعديد من الأنشطة الاجتماعية بالاستناد إلى مسؤوليتها في التنمية الاجتماعية، مثل: منح الإعانات والمساعدات للمساجد وطلاب العلم، وإصدار الكتب والمراجع والنشرات الإسلامية، والإسهام في الندوات والمؤتمرات الإسلامية، والإسهام في برامج محو الأمية، والإسهام في مواجهة أزمة السكن، والمشاركة في برامج حماية البيئة. (العلي، ٢٠٠٨: ٥٤٢)
٤. مراعاة البعد الاجتماعي في التمويل: تتميز المصارف الإسلامية بمراعاة البعد الاجتماعي عند منح التمويل للمشروعات الاستثمارية، وتعطي الأولوية للمشروعات الضرورية التي يحتاجها المجتمع، وتعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية كافة، وتهتم بتمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة، وتخصص جزء من استثماراتها في تمويل مشروعات ذات نفع اجتماعي.
٥. إدارة الوقف Endowment Management: قد تشكل المصارف الإسلامية صندوق للوقف يمكن من خلاله للمحسنين وقف أموالهم لأعمال الخير، وتشرف المصارف الإسلامية على إدارته.

ويعد بنك دبي الإسلامي أول مصرف إسلامي في العالم، تأسس عام /١٩٧٥/، ويلتزم المصرف بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم القرض الحسن، والقيام بالعديد من الأنشطة الاجتماعية، ويعد هذا المصرف أول من أسس صندوق الزكاة في العالم وكان ذلك في عام /١٩٧٥/. (الموقع الإلكتروني للمصرف)

سادساً- معايير المحاسبة المالية الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية:

من استعراض معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تبين للباحثين أن هذه المعايير لم تغفل أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وقد بيّن معيار المحاسبة المالية رقم (١) لعام /١٩٩٣/ بعنوان: "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، أن على المصارف الإسلامية إعداد عدد من القوائم المالية، منها: (معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية-معيار رقم (١))

١. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات: يتم إعداد هذه القائمة إذا تولى المصرف الإسلامي مسؤولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً.
٢. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.

وبيّن معيار المحاسبة المالية رقم (٩) الصادر عن بعنوان: "الزكاة" المعالجات المحاسبية المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة، وكيفية قياس البنود التي تدخل في تحديد وعاء الزكاة، وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف. (معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم (٩)

كما تبين للباحثين إغفال معايير المحاسبة الإسلامية أهمية تضمين الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بالمعلومات المتعلقة بمحاسبة الموارد البشرية، والأنشطة البيئية، والأنشطة الاجتماعية الأخرى، التي قد تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثالث الإطار النظري للتنمية المستدامة

١- التنمية المستدامة-إطار مفاهيمي

أ- مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها وأهدافها

أصبح تحقيق التنمية المستدامة مطلباً عالمياً يسعى الجميع إلى تحقيقه، بعد ما شهد العالم في الآونة الأخيرة عديداً من الاختلالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أصبحت لا تهدد استمرارية وتقدم الإنسان ورفاهيته فقط، بل أيضاً وجوده وحياته على هذا الكوكب (لمعي ورحمن، ٢٠١٢: ٢٥٦).

فمنذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، فتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف بإسم"التنمية المستدامة" **Sustainable Development**، (ابو زنط وغنيم، ٢٠٠٦: ٥١-٥٢) الذي يشير إلى كونها تُعد نمطا تنموياً يمتاز بالعقلانية والرشد، وترمي إلى الموازنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومتطلبات حماية البيئة من جهة أخرى(لعمي ورحمان، ٢٠١٢: ٢٥٥).

ولقد أطلقت على هذا المصطلح عدة تسميات منها(التنمية التضامنية، التنمية المتواصلة، التنمية الشاملة، وغيرها)، والتقى الجميع بتوحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد هو(التنمية المستدامة) التي عرَّفت بأنها "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناح التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلاً من إمكانات الحاضر والمستقبل وتطلعاته"، (لفتة، ٢٠١٦: ١٢٣)، كما عرَّفها تقرير برونتلاند الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة سنة ١٩٨٧ بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، بمعنى إنها عملية مستمرة ومتصاعدة لتحسين نوعية الحياة المادية والمعنوية والإفادة العادلة من النتائج المتحققة للجيل الحاضر والأجيال القادمة(لفتة، ٢٠١٨: ٢٧٥).

والمتأمل في فلسفة مصطلح (التنمية المستدامة) والمتابع لما نشر عنه من برامج وسياسات يمكنه تحديد أهميتها من كونها تنطلق من مبدأ إن البشر مركز اهتمامها، إذ تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي من دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم.

كما تتضح أهمية التنمية المستدامة من خلال الأهداف التي تصبو إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها والتي تتمثل بالآتي (الغامدي، ٢٠١٣: نشرة الكترونية):

أولاً-إنها تسهم في تحديد الخيارات، ووضع الاستراتيجيات، وبلورة الأهداف ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً.

ثانياً-إنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية إنطلاقاً من وحدة النظم الكلية وترابط نظمها الفرعية وتجنب الإرتجال والإنفعال والأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

ثالثاً-تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية حول ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وبرامج تسهم في إسهام جميع الفئات المجتمعية الحالية والقادمة.

رابعاً-إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفاعلية وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود وتعارضها واستنزاف الموارد المحدودة وفي مقدمتها الوقت وعامل الزمن الذي يصعب تعويضه ويتعذر خزنه أو استرجاع ما فات منه.

خامساً-وعلى نطاق الممارسة العملية لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة فإن التنمية المستدامة توفر وتنشط فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتسهم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب تفكير جديدة وتزيد من توليد وتوظيف المعرفة والتداخل بين حقولها من خلال اللجان وفرق العمل، وهذا سوف يقلل من الصراعات والخلافات ويقوي الولاء

والانتماء ويرفع من المعنويات، ويحقق الأمن الوظيفي والاطمئنان النفسي وهي شروط ضرورية لإطلاق الطاقات البشرية وتنميتها والحفاظ عليها.
ويرى بعضهم (لمعي ورحمن، ٢٠١٢: ٢٥٦) بأن الكثير من رجالات الاقتصاد والسياسة والفكر يعتقدون الأن إن التنمية المستدامة تُعد الأداة الناجعة لعلاج أي اختلالات حاصلة، ولتجنيب العالم الانعكاسات السلبية التي ترتبت على تطبيق الأنموذج التنموي التقليدي خلال العقود الماضية، وإن من الواجب على كل الدول والمؤسسات ومختلف الجهات القيام بدور فاعل في تحقيق متطلبات الاستدامة التنموية.

ب- <u>أسس التنمية المستدامة</u> ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من الأسس التي تساعد على تحقيق أهدافها، يتجلى أهمها بالآتي (لفتة، ٢٠١٦: ١٢٣):

أولاً-أن تأخذ بنظر الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والهدر على اعتبار إنها تنمية وشراكة بين الجيل الحاضر وأجيال المستقبل.
ثانياً-إن الهدف من التنمية هو التوزيع العادل لعائدات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعاشي لشرائح المجتمع وتكوين جسور الربط بين برامج التنمية والحفاظ على عناصر البيئة الطبيعية.
ثالثاً-مراجعة أنماط المشروعات الاستثمارية الحالية وتشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة "صديقة البيئة" للحد من مظاهر الاختلال بالتوازن البيئي والحفاظ على ديمومة قاعدة الموارد الطبيعية.
رابعاً-إنها تنمية تدعو ليس فقط إلى تغيير أنماط الاستهلاك لتجنب التبذير وكذلك إلى تعديل أنماط الاستثمار والإنتاج الأنظف وتقليل استهلاك الطاقة.
خامساً-لا بد أن يتضمن مفهوم العائد من التنمية كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة استنادا إلى مردود الآثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من تكلفة اجتماعية تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.
سادساً-استخدام التكنولوجيا المتطورة للنظم الإنتاجية التي ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية واستدامة الموجود منها لتجنب انهيار مقومات التنمية مستقبلاً.

ج-<u>أبعاد التنمية المستدامة</u> ويمكن إجمالها بالآتي (الغامدي، ٢٠١٣: نشرة الكترونية):

<u>أولاً- البعد الاقتصادي</u>: ويراد منه تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه في السلع والخدمات الضرورية، غير أن هذا يتعذر تحقيقه في ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من البلدان ما لم تتحقق العناصر الرئيسية لهذا البعد والممثلة في(توافر عناصر الإنتاج الرئيسة وفي مقدمتها الاستقرار والتنظيم والمعرفة ورأس المال، ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد والمنظمات المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، فضلاً عن زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج لزيادة معدل الدخل الفردي وتنشيط العلاقة والتغذية الراجعة بين المدخلات والمخرجات).
<u>ثانياً- البعد البيئي</u>: ويركز على حماية وسلامة النظم الأيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان من دون إحداث الخلل في مكونات البيئة المتضمنة للأرض والماء والهواء وما يكمن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وإدامتها وتقدمها وتحول دون استنزاف أو تلوثها، ولتحقيق ذلك لا بد من الاهتمام بعدة عناصر هي(التنوع البيولوجي المتمثل بالبشر وبالنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وغيرها مما خلق الله على ظهر الأرض أو في باطن البحار أو في أجواء الفضاء، الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة بأنواعها وبمختلف مصادرها الناضبة والقابلة للتجدد، والتلوث الذي تتعرض له البيئة بكل مكوناتها وعلى الأخص المياه والهواء والأراضي وكل ما يحيط بالإنسان من فضاء خارجي ومن منبهات سمعية وضوئية، ويقصد بالتلوث كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية يؤدي إلى اختلاف التوازن أو الإخلال بصحة الكائنات الحية أو تؤثر سلباً على نوعية الحياة).
<u>ثالثاً-البعد الاجتماعي والمؤسسي</u>: ويشتمل على المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية والمؤسسية وما تسهم به من جهود تعاونية أوتسببه من إشكاليات أو تطرحه من احتياجات ومطالب وضغوط على النظم الاقتصادية والسياسية والأمنية، أما عناصر هذا البعد فتتمثل بالآتي:
- الحكم الرشيد المتمثل بنمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاعات الرئيسية وهي الحكومة، والقطاع الخاص، وقطاع المجتمع المدني.

- التمكين: ويراد به توعية الأفراد والجماعات، الرجال منهم والنساء، الغالبية والأقلية، بضرورة الإسهام في البناء وتعبئة طاقاتهم والمشاركة في صناعة المستقبل الذي يحلمون به لأنفسهم ولأجيالهم.
- الاندماج والشراكة لإقامة المجتمع الموحد في أهدافه والمتضامن في مسؤولياته في نطاق الحقوق والحريات الداعية للعدل والمساواة دونما تمييز أو إقصاء لاعتبارات الجنس أو الدين أو المذهب أو اللون أو القومية.

رابعاً-البعد العمراني: يُعد النمو الحضري في المجتمعات الإنسانية أحد أبعاد التنمية المستدامة ويمثل عملية حتمية سواء أكانت هذه المجتمعات متطورة أو في طريقها نحو التطور، إذ تواجه تحدي العولمة وإعادة الهيكلة الإقتصادية، وتحدي التنمية المتوازنة على مستوى الإقليم داخل وخارج الأوساط الحضرية، وتحدي العدالة الإجتماعية، وتحدي نوعية البيئة والمحيط، وتحدي التسيير الحضري والحاكمية المحلية الراشدة(Government).

ولمواجهة هذه التحديات ينبغي الإستخدام الراشد لموارد البيئة الطبيعية كالماء والهواء والأراضي الخصبة المخصصة للزراعة، بما يؤمن حاجتنا من الغذاء، والأراضي المخصصة للعمران وبما يحقق إحتياجاتنا من السكن ومختلف التجهيزات الحضرية الأخرى وإقامة مشروعات البنية التحتية، مع مراعاة إحتياجات الوافدين الجدد من السكان والأجيال القادمة.

خامساً- البعد المؤسسي: فبدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية عبر برامج مستدامة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة، وتمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، وتوفر الدولة الخدمات والمنافع لرعاياها ومواطنيها، ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة والترقي المضطرد للمجتمعات، ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية، وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسسات الدولة وإداراتها في أداء وظائفها ومهماتها(محمود، ٢٠١٣: ٥٥).

د-معوقات التنمية المستدامة رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه ما تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدة أسباب التي لعل من أهمها الآتي (العتيبي والهويدي، ٢٠١٩: ١٠):

أولاً-الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة (١٤٠%) خلال الـ (٥٠) عاماً الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام٢٠٥٠ تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

ثانياً-انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم.

ثالثاً-عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.

رابعاً-استمرار الهجرة من القرى إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

خامساً-تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية، وخاصة إنخفاض معدلات المطار عن المعدل العام السنوي، وظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

سادساً-محدودية الموارد الطبيعية وسوء إستغلالها.

سابعاً-عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي.

٢- أهداف التنمية المستدامة-نظرة عامة

في٢٥ سبتمبر٢٠١٥ تبنت الدول الأعضاء الـ(١٩٣) في الأمم المتحدة كافة ضمن مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مجموعة أهداف التنمية المستدامة(SDGs) والتي تشتمل على (١٧) هدفاً

عالمياً (SDG) مستداماً يدخل حيّز التنفيذ منذ بداية عام٢٠١٦ ويتبعه(١٦٩) هدفاً لاحقاً، وبما يكفل تحقيق حياة أفضل لسكان العالم بحلول عام٢٠٣٠، عن طريق القضاء على الفقر وعدم المساواة، وتحسين الصحة والتعليم، وتحقيق النمو الإقتصادي بتهيئة فرص عمل لائقة، وتوفير طاقة نظيفة ومياه وبنية تحتية، وإنشاء مدن مستدامة، وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي والتصدي لتغير المناخ في أجواء تتسم بالسلام والعدل(VARGAS, 2016: 4)، وقد قدمت جميع الدول الأعضاء إلتزاماً من شقين لأهداف التنمية المستدامة، يقوم أولهما على تحقيق الأهداف في الداخل، في حين يروم ثانيهما الإسهام في تحقيق جميع الأهداف في جميع أنحاء العالم من خلال التعاون الدولي.

وفي الساق ذاته، فإن أهداف التنمية المستدامة تقوم على مجموعة من المبادئ هي(العتيبي والهويدي، ٢٠١٩: ٢، ١٣-١٤):

- تحقيق نوعية أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين أنشطة الشكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية بتنمية إحساسهم بالمسؤولية إتجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج زمشروعات التنمية المستدامة.
- إحترام البيئة الطبيعية وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين أنشطة السكان والبيئة، وآلية التعامل بالنظم الطبيعية.
- تحقيق إستغلال وإستخدام رشيد للموارد.
- ربط وتوظيف التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في إحتياجات وأولويات المجتمع.
- تحقيق نمو إقتصادي تقني بحيث يحافظ على رأس المال الطبيعي الذي يشتمل على الموارد الطبيعية والبيئية.
- إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، نظراً لكون البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامةً.
- المشاركة الشعبية واللامركزية التي تمكن الهيئات (الرسمية والأهلية) والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.
- مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الإقتصادية.
- مبدأ إستطالة عمر الموارد الإقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد.
- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البايلوجي.
- مبدأ التوفيق بين إحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.
- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والإستثمار والإستهلاك.

والآتي عرض لأهداف التنمية المستدامة وفق مجالات خمسة رئيسة، هي:

أ- مجال (الناس):

- **الهدف الأول/** القضاء على الفقر بأشكاله كافة وفي كل مكان.
- **الهدف الثاني/** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- **الهدف الثالث/** ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- **الهدف الرابع/** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
- **الهدف الخامس/** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

ب- مجال (الكوكب):

١- **الهدف السادس/** ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

٢- **الهدف الثاني عشر/** الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين.

٣- **الهدف الثالث عشر/** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
٤- **الهدف الرابع عشر/** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
٥- **الهدف الخامس عشر/** حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

ج- مجال (الإزدهار):

- **الهدف السابع/** ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- **الهدف الثامن/** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- **الهدف التاسع/** إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
- **الهدف العاشر/** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- **الهدف الحادي عشر/** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

د- مجال (السلام):

الهدف السادس عشر/ السلام والعدل والمؤسسات.

ه- مجال (الشراكة):

الهدف السابع عشر/تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

والشكل (١-١) يصور المجالات الخمس الرئيسة لأهداف التنمية المستدامة، وعلى النحو الآتي:

الشكل (١-١)

المجالات الرئيسة لأهداف التنمية المستدامة

المصدر: (الأمم المتحدة/ برنامج التنمية المستدامة / ١٧هدفاً لتحقيق عالم أفضل في افق (٢٠١٣)، ٢٠١٦: نشرة الكترونية).

إلى جانب ما سبق، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب مجموعة من أدوات السياسات للمساعدة في تحقيقها، ومن بينها (الأدوات التشريعية، الأدوات الخاصة بإصلاح السوق، الأدوات الوقائية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات التي تتناول رفع الوعي)، (اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة/ نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة/ وثيقة إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها، بلا سنة نشر: ٢٧).

المبحث الرابع: الجانب العملي

١- نبذة عن عينة البحث (بنك البحرين الإسلامي):

تأسس بنك البحرين الإسلامي في عام ١٩٧٩م باعتباره أول بنك إسلامي في مملكة البحرين والرابع إقليمياً. وقد ساهم البنك بدور محوري هام في تطوير صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية ودعم الاقتصاد الوطني على مدى السنين.

وفي نهاية عام ٢٠١٨م، بلغ رأسمال البنك المدفوع ١٠٦ مليون دينار بحريني، بينما بلغ إجمالي أصوله ١،٢٧٩ مليون دينار بحريني. يملك البنك شبكة من الفروع تضم ٤ فروع، و٤ مجمعات مالية، وفرع رقمي و٥١ جهازاً للصراف الآلي منتشرة في جميع أنحاء المملكة. وقد التزم البنك بتركيز جهوده على الابتكار المستمر، وتطبيق مبادئ راسخة للحوكمة وإدارة المخاطر، فضلًا عن تطوير موظفيه، والاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات متميزة لزبائنه، مما ساهم في ترسيخ مكانته المرموقة كونه مصرفاً إسلامياً رائداً تتوافق جميع أنشطته مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يعمل البنك بموجب ترخيص من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف قطاع تجزئة إسلامي، كما أنه مدرج في بورصة البحرين.

لقد تمكن بنك البحرين الإسلامي، من تعزيز مكانته كبنك رائد في تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث نجح في اتباع استراتيجية عمل تتمحور حول خدمة الزبائن وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم.

دائماً يسعى البنك إلى الإبداع في تنفيذ عمله وتقديم خدماته المالية، فقد كان وما زال من أبرز المؤثرين في قطاع الصيرفة الإسلامية، حيث تمكّن من تحقيق العديد من الإنجازات المشرفة منذ بداية عمل البنك وذلك ضمن إطار خطواته الثابتة للتحول الاستراتيجي إلى الرقمنة، كما نجح كذلك في تطوير الصيرفة الإسلامية داخل المملكة، مما أثر بشكل إيجابي على نمط حياة أفراد مجتمعنا.

٢- شجرة الحياة الخاصة -بنك البحرين الإسلامي:

تتكون ركائز شجرة الحياة في بنك البحرين الإسلامي مما ياتي:

أ-**الهوية البحرينية**: نسعى إلى غرس رؤيتنا البحرينية وقيّمنا المحلية في مهامنا اليومية ومنهجنا في العمل، بما يساعد على ترسيخ الهوية البحرينية في قيمنا الحياتية. نرغب في الاستحواذ على قلوب زبائننا، وأن نمثل بالنسبة لهم الصوت المنفتح والودود، بحيث يتلقى جميع الزبائن الاحترام والمعاملة الطيبة بما يفوق تطلعاتهم.

ب-**إعادة تصور خدماتنا المصرفية**: السعي الحثيث لاكتشاف حلول جديدة ومبتكرة لزبائننا، وتطبيق التكنولوجيا العصرية المتطورة مع إجراءات أمنية عالية المستوى تتيح لنا التعامل مع المخاطر المتزايدة في ظل عالم رقمي سريع التطور

ج-إتباع طرق مبتكرة في التفكير: بعيداً عن حدود المساحة الإبداعية، يحرص مختبر الإبداع لبنك البحرين الإسلامي على تعزيز عملية خلق الأفكار لتكون إحدى إنجازاتنا. كما نسعى إلى الاحتفاء بقصص نجاحاتنا اليومية في بيئة من التعلم المستمر.

د-الإبداعات الاجتماعية: تمثل الإبداعات الاجتماعية قلب وروح كل ما نقدمه في بنك البحرين الإسلامي، ونشعر بالحماس تجاه المشاريع القادمة التي نقوم بتطويرها والتي تتطلب مشاركة الجميع لخلق تأثير إيجابي على المجتمعات المحلية التي نخدمها.

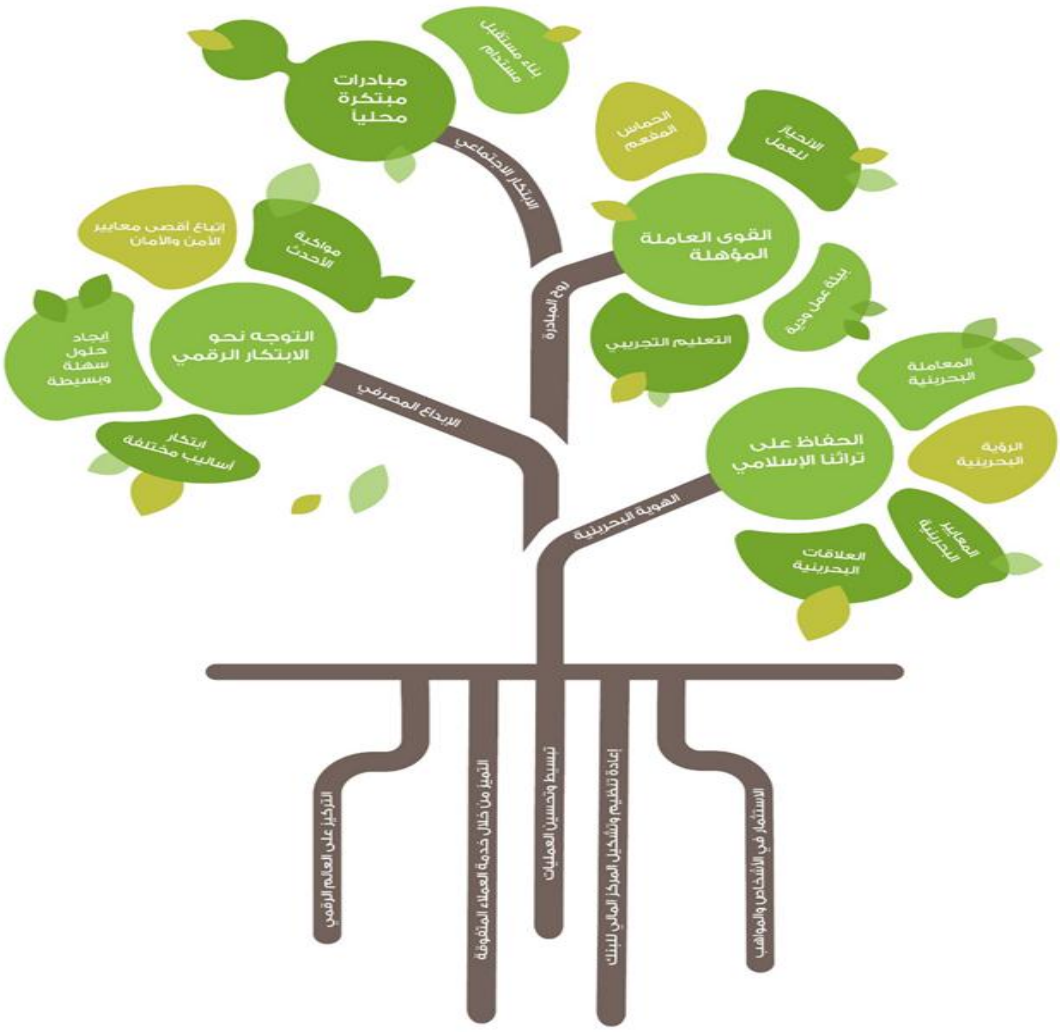

تم اختيار مصرف البحرين الإسلامية لتطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باستخدام قائمتين من القوائم المالية التي تناولتها معايير المحاسبة الإسلامية وهي قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن.

بنك البحرين الإسلامي
قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات الموحد
للسنة المنتهية في ٣١/ ديسمبر / ٢٠١٧
المبالغ بألاف الدنانير البحرينية

	٢٠١٧	٢٠١٦
مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات		

أموال صندوق الزكاة والصدقات غير الموزعة في بداية السنة	٢٢٢	٤٧٢
دخل لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية / اتعاب محتسبة على قروض متأخرة السداد	٥٠٠	٢٤٨
تبرعات	١٤٧	١
مجموع مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات خلال السنة	**٨٦٩**	**٧٢١**
استخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات		
الجمعيات الخيرية	٢٥٣	١٣٩
مساعدات لأسر محتاجة	٣٥٧	٣٦٠
مجموع استخدامات أموال الصندوق خلال السنة	**٦١٠**	**٤٩٩**
أموال صندوق الزكاة والصدقات غير الموزعة في نهاية السنة	**٢٥٩**	**٢٢٢**

بنك البحرين الإسلامي
قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن الموحد
للسنة المنتهية في ٣١/ ديسمبر / ٢٠١٧
المبالغ بألاف الدنانير البحرينية

	قرض حسن مستحق القبض	أموال الصندوق المتاحة للقرض الحسن	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	٦٥	٦٣	١٢٨
استخدامات أموال صندوق القرض الحسن			
الزواج	١٣	(١٣)	-----
أخرى (الأوقاف)	٢٤	(٢٤)	-----
مجموع الاستخدامات خلال السنة	**٣٧**	**(٣٧)**	**------**
المدفوعات	(٣١)	٣١	------
الرصيد في ٣١/ ديسمبر / ٢٠١٧	٧١	**٥٧**	١٢٨

بنك البحرين الإسلامي
قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن الموحد
للسنة المنتهية في ٣١/ ديسمبر / ٢٠١٦
المبالغ بألاف الدنانير البحرينية

	قرض حسن مستحق القبض	أموال الصندوق المتاحة للقرض الحسن	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦	٦٠	٦٨	١٢٨
استخدامات أموال صندوق القرض الحسن			
الزواج	٥	(٥)	-----
أخرى (الأوقاف)	٢١	(٢١)	-----
مجموع الاستخدامات خلال السنة	**٢٦**	**(٢٦)**	**------**
المدفوعات	(٢١)	٢١	------
الرصيد في ٣١/ ديسمبر / ٢٠١٦	**٦٥**	**٦٣**	١٢٨

	٢٠١٧	٢٠١٦
مصادر القرض الحسن		
مساهمة البنك	**١٢٥**	**١٢٥**
تبرعات	**٣**	**٣**
مجموع مصادر القرض الحسن	**١٢٨**	**١٢٨**

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

١- ان هناك تناغم رائع بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية وبين متطلبات تحقيق اهداف التنمية المستدامة في مملكة البحرين اذ يتم تغطية العديد من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من قبل المصارف الاسلامية في مملكة البحرين.

٢- ان مملكة البحرين قد قطعت اشواطاً متقدمة في تحقيق متطلبات اهداف التنمية المستدامة اذ هناك توجه حكومي واستراتيجية واضحة وتكاتف الجهود والأموال والتشريعات القانونية.على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

٣- توفر أهداف التنمية المستدامة فرصة لتحقيق مكاسب ضخمة ما يتعلق بالتنمية والمسؤولية الاجتماعية.

٤- تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المصارف الإسلامية، بهدف مساعدتها على الإسهام في التنمية المستدامة.

٥- إن التزام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية نابع من التعاليم الإسلامية السامية، التي نظرت إلى أن الإنسان أسمى ما في الكون.

٦- بينت المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن على المصارف الإسلامية إعداد قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، وقائمة صندوق القرض. لكنها أغفلت أهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية، والأنشطة الاجتماعية الأخرى، وما لهذه البيانات من أهمية في التأثير في قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة الافصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالتركيز على البيئة والمجتمع فقط واهمال الأبعاد الأخرى للمسؤولية الاجتماعية، كذلك اقتصار الإفصاح على معلومات وصفية وليست كمية.

٢. من الضروري أن تقوم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين ومصرف البحرين المركزي بإلزام المصارف الإسلامية في مملكة البحرين بالإفصاح عن كافة الأنشطة المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية سواء المتعلقة بالنواحي الإيجابية مثل عدم استخدام الموارد غير الصديقة للبيئة، أو استخدام الطاقة النظيفة، مع ضرورة وجود تحديد كمي للموارد المالية المستخدمة ضمن كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وذلك بهدف زيادة جودة معلومات القوائم المالية وتكون أكثر ملاءمة لعملية اتخاذ القرارات.

٣. تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى ملاك ومدراء وموظفي المصارف الاسلامية بحيث يتم التركيز على توحيد مصالح الملاك والمدراء والموظفين وتعزيزها اجتماعياً، وذلك لأن عدم وجود إثر للمسؤولية الاجتماعية أو وجود أثر سلبي على الأداء المالي للشركات قد يكون سببه تضارب مصالح الملاك والإدارة والموظفين، وهذا سببه عدم وجود وعي لدى هؤلاء بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

٤. على الجهات المهنية والأكاديمية في مملكة البحرين تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات وورشات العمل الهادفة الى توجيه اهتمام المستثمرين نحو المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية بما يساهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وذلك من خلال توعيتهم بضرورة توجيه اهتمامهم على كافة البنود الواردة في التقارير المالية السنوية المالية منها وغير المالية، وعدم تركيزهم على بعض المؤشرات المالية فقط.

٥. إجراء المزيد من الدراسات العلمية المتخصصة في مملكة البحرين والمتعلقة بتحديد العوامل المؤثرة على زيادة توجه المصارف الاسلامية نحو أنشطة المسؤولية الاجتماعية ومن ثم وإظهار الآثار المترتبة على تلك الأنشطة على المركز التنافسي، ونمو وتطور تلك المصارف.

٦. ضرورة اهتمام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معيار خاص بالمسؤولية الاجتماعية يبين كيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ويوحّد أسلوب الإفصاح المحاسبي.

٧. ضرورة دمج المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية الأساسية، وبيان مبالغ الزكاة والتبرعات المدفوعة في بنود منفصلة في قائمة الدخل، وبيان القروض الحسنة الممنوحة ومبالغ الزكاة المستحقة في بنود منفصلة في الميزانية الختامية، وعدم اقتصار الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

٨. ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية، وإحداث دائرة خاصة للمسؤولية الاجتماعية، وضرورة إصدار تقرير المسؤولية الاجتماعية.

المصادر والمراجع:

١- مكتب الأمم المتحدة مملكة البحرين/ التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠- نيويورك -يوليو ٢٠١٨.

٢- الجهاز المركزي للمعلومات/الأهداف الإنمائية للألفية-مملكة البحرين ٢٠١٥.

٣- علي، امنة حسين، الاطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس والتقييم – مجلة المخطط والتنمية، العدد ٣٢، ٢٠١٥

٤- مجموعة البنك الدولي، أطلس اهداف التنمية المستدامة من مؤشرات، النسخة العالمية، ٢٠١٨.

٥- وديع، محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشرات، ٢٠١٨

٦- الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، التقرير الاحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨

٧- بارود، نعيم سلمان، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية-غزة ٢٠٠٥

٨- مركز الإحصاء، مؤشرات التنمية المستدامة في امارة أبو ظبي-مركز الإحصاء، ديسمبر ٢٠١٥،

٩- أبو زنط، ماجدة وغنيم، عثمان، " التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، دراسة منشورة، مجلة المنارة، المجلد (١٢) العدد(١)، ٢٠٠٦.
١٠-الأمم المتحدة/ برنامج التنمية المستدامة / ١٧هدفاً لتحقيق عالم أفضل في افق (٢٠١٣)، ٢٠١٦: نشرة الكترونية.
١١-توماس، وليم وهنكي، آمرسون، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، ترجمة وتعريب احمد حامد حجاج وسلطان محمد العلي، ط، ١ الرياض-المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩.
١٢-جمعة، أحمد حلمي، "المدخل إلى التدقيق الحديث"، ط ٢، دار صفاء للتوزيع والنشر، عمان-المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٥.
١٣-العايدي، محمد عبد الرحمن، "بحوث متقدمة في المحاسبة والمراجعة الحديثة"، مكتبة الجلاء، ١٩٩٠. بور سعيد -جمهورية مصر العربية.
١٤- VARGAS، Maritza، " أهداف التنمية المستدامة: "تحويل عالمنا" بالإبتكار"، مقال منشور، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الثالث عشر، ٢٠١٦.
١٥-عبد الله، خالد أمين، "علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية و العملية"، ط٦،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٤.
١٦- العتيبي، سلطان ماجد والهويدي، ايمان إبراهيم، "دور ديوان المحاسبة في الرقابة على التنمية المستدامة"، محاضرة مقدمة ضمن البرنامج التدريبي المنعقد للمدة من (١٣-٢٠١٩/١/١٥)، ديوان المحاسبة/ إدارة التدريب والعلاقات الدولية، الكويت، ٢٠١٩.
١٧-عثمان، عبد الرزاق، "أصول التدقيق والرقابة الداخلية"، ط٢، بغداد-جمهورية العراق، ١٩٩٩.
١٨-الغامدي، عبد العزيز بن صقر، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً، بحث منشور، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، http://arabthought.org، ٢٠١٣.
١٩-اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة/ نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة/ وثيقة إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها، بلا سنة نشر.
٢٠-لعمي، أحمد ورحمان، آمال، "إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية: رؤية إسلامية"، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي حو(مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي)، جامعة قالمة يومي (3 و4 ديسمبر)، ٢٠١٢.
٢١-لفته، أميرة خلف، "الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع إشارة إلى واقع التنمية المستدامة في العراق"، دراسة منشورة، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد(٣٤)، العدد (٤)، بغداد-جمهورية العراق، ٢٠١٦.
٢٢-لفته، أميرة خلف، "التنمية الصحية المستدامة ونتائجها على المورد البشري: العراق حالة دراسية"، دراسة منشورة، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد (٦٣)، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث للبيئة والتنمية المستدامة المنعقد للمدة من (١٥-١٦ تشرين الثاني٢٠١٨) ، بغداد- جمهورية العراق، ٢٠١٨.
٢٣-محمود، صباح فيحان، "التنمية المستدامة-الإطار التاريخي والمفاهيمي"، بحث منشور، مجلة جامعة نوروز، العدد الثالث، ٢٠١٣، دهوك-جمهورية العراق، ٢٠١٣.
٢٤-المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا، معيار الأنتوساي رقم(٥٠١٠)، "الدليل الإرشادي للأجهزة الرقابية العليا في مجال الرقابة على المؤسسات الدولية"، وثيقة مترجمة ديوان المراقبة العامة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢٥-المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، "واقع الأجهزة العليا للرقابة في الدول العربية وآفاقها"، دراسة منشورة، ٢٠١٠.
٢٦-جوكرن، سوبير، (٢٠٠٩)، مؤشر البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، للأسواق الناشئة" بحث مقدم في المؤتمر الثاني بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات "الاستثمار وممارسات العمل المسئول، القاهرة، ٢٣ أذار ٢٠٠٩.
٢٧-الحمدي،فؤاد محمد حسين.(٢٠٠٣). الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، جامعة بغداد ،رسالة دكتوراه غير منشورة .
٢٨-حنان، رضوان حلوة، (٢٠٠٣)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، عمان: دار وائل للنشر.
٢٩-الحنيطي، هناء محمد هلال؛ حسن، أنعام محسن.(٢٠١٢). مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الاسلامية العاملة في الأردن، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد(١٦)، العدد(٢)، مصر، ص ص.٤٢-٦٣

٣٠-خشارمة، حسين علي.(٢٠٠٧). تحليل مستوى الإفصاح عن محاسبية المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية- دراسة تحليلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد(٣١)، العدد(٢)، مصر، ص.٩٧
٣١-الرازم ، هديل جمال؛ الحوري، سليمان؛ الجوازنة، بهجت.(٢٠١٠) .مدى تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات الخلوية في الأردن. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد(١٦)، العدد(العدد(١) ، الأردن. ص ٢٥٠.
٣٢-العشماوي، محمد عبد الفتاح .(٢٠٠٩).اطار محاسبي مقترح لدور المسئولية الاجتماعية في تقييم الأداء الاستراتيجي للشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية- مدخل التوازن بين العائد الاجتماعي والاقتصادي، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، المجلد (٢١)، العدد(٢)، مصر ، ص ص .٤٩-٨١.
٣٣-عبد الرحمن ،أشرف جمال الدين ؛ قنديل، نهلة أحمد محمد.(٢٠٠٩). تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركات وأثرها على ولاء العملاء للعلامات التجارية. دراسة تطبيقية على شركات المحمول. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر - التوجهات الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية- ص ص .١٧٩-٢١٣.
٣٤-العصفور،صالح، التقييم البيئي للمشاريع، مجلة جسر التنمية، العدد ٤٣، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،
٣٥-عمر،بلال فايز؛ الشعار، اسحق محمود؛ زلوم؛ نضال عمر.(٢٠١٤). أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد(٤١)، العدد(٢)، الأردن. ص ص. ٢٤٠-٢٥٨.
٣٦-عنيزة، حسين هادي ؛ علي،ماهر ناجي.(٢٠١٣). تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم دراسة تطبيقية واستطلاعية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد(٢٦)، جامعة الكوفة ، العراق.
٣٧-فارس، حسن إسماعيل.(٢٠١١). مستوى ممارسة البنوك التجارية المصرية لبنود الإتفاق العالمي للأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الإدارة العليا .كلية التجارة ، جامعة سوهاج، المجلد(٢٥)، العدد(١) ، مصر. ص ص.١١٢-١٨١.
٣٨-الفضل، مؤيد وعبد الناصر نور، وعلي الدوغجي،(٢٠٠٢)، المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان: دار المسير للنشر والتوزيع.
٣٩-فلاق ، محمد .(٢٠١٣). المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية. شركتي "سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية " أنموذجاً، مجلة الباحث ، العدد(١٢)، الجزائر .ص ص.٢٩-٣٨
٤٠-القرني، أحمد بن عبد القادر.(٢٠١٤). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (١٠) ، العدد(٣)، ص ص .٤٥٣- ٤٧٢
٤١-القرني، أحمد عبد القادر.(٢٠١٤). مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أداءها الإجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد(٤٠) ، العدد(١٥٤)، الكويت، ص ص.١٥٧-٢٠٦ .
٤٢- المرسي ،جمال الدين محمد؛ ادريس، ثابت عبد الرحمان.(٢٠٠٥)، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٤٣-وهيبة ،مقدم .(٢٠١١). سياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية) ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة شلف١٣-١٤ ديسمبر ٢٠١١.

المراجع الأجنبية

1. Al- Dmour, Hani H. and Askar, Hayat A. (2011). **The Impact of Corporate Social Responsibility on Companies Perceived Performance**: A Comparative Study Between Local and Foreign Companies in Jordan, Jordan Journal of Business Administration, Volume (7), No. (1), PP. 95-115
2. Bennett et al., (2000), Trust, **Commitment, and Attitudinal Brand loyalty: Key Constructs in Business to Business Relationships**, ANZMAC Visionary Marketing for the 21st Century: Facing the Challenge.
3. Biehal ,G.J.and. Sheinin,D.A.,(2007). **The Influence of Corporate Messages on The Product Portfolio**, Journal of Marketing, vol. (71), No. (2), pp. 12-25,

4. Carroll, A. B. (1979). **A three Dimensional Model of Corporate Performance**. Academy Of Management Review, (4), 497-505.
5. Chetty, Sukanya؛ Naidoo,Rebekah ؛ Seetharam, Yudhvir.(2015). **The Impact of Corporate Social Responsibility on Firms' Financial Performance in South Africa**, Electronic Copy Available at: http://ssrn.com Vol. (9) Issue (2) PP.193-214 .
6. Chung, Ki-Han؛ Yu, Ji-Eun ؛ Guk Choi, Myeong-؛ and Jae-Ik Shin.(2015). **The Effects of CSR on Customer Satisfaction and Loyalty in China**: The Moderating Role of Corporate Image, Journal of Economics, Business and Management, Vol. (3), No. (5),PP. 542-547.
7. D'Amato, Alessia؛ Henderson, Sybil ؛ Florence,Sue. (2009). **Corporate Social Responsibility and Sustainable Busines,** A Guide to Leadership Tasks and Functions, Center for Creative Leadership Greensboro, North Carolina, Published by CCL Press.
8. Davis, K. (1960). **Can business Afford to Ignore Social Responsibilities?** California Management Review,Vol. (2), PP.70-76.
9. Dawkins, C., and Ngunjiri, W., F.,(2008). **Corporate Social Responsibility Reporting In South Africa, Journal of Business Communication**, Vol.(45), PP. 286-307.
10. Dhaliwal, D.,S., Radhakrishnan, A. Tsang, and Y.G. Yang,(2012). **Nonfinancial Disclosure and analyst Forecast Accuracy** : International evidence On Corporate Social Responsibility Disclosure The Accounting Review ,Vol.87, No.3, PP.723-759.
11. Dragomir, V., (2010). **Environmentally Sensitive Disclosure and Financial Performance In European Setting , Journal of Accounting & Organizational Change,** Vol. (6), No.(3), PP. 359-388.
12. Drucker, Peter F., (1977). **An Introductory view of Management**, Harpers College press, U.S.A.
13. El Ghoula,Sadok, Guedhami,Omrane, Kwok Chuck C. Y. Kwokb,*, Mishrac Dev R.(2011), **Does corporate social responsibility affect the cost of capital? ,** Journal of Banking & Finance, Volume (35), Issue (9),PP. 2388-2406
14. Ghoul, S., E, Guedhami, O., Kwok, C., C,and Mishra, D., R.,(2011). **Does Corporate Social Responsibility Affect The Cost Of Capital** ? Journal of Banking & Finance ,Vol.(35),PP.2388-2406.
15. Goss, A., and Roberts, G., S.,(2011). **The Impact Of Corporate Social Responsibility On The Cost Of Bank Loans**, Journal Of Banking and Finance, Vol.(35), PP. 1794-1810.
16. Gray, R., (2002), **The Social Accounting Project and Accounting Organizations and Society:** Accounting Is Applied in the Financial Statements of Companies in Gaza Strip. Journal of Islamic university: Human studies series. Vol. (15), Issue (I), p. 239-281.
17. Gray, R., Kouhy, R. and Lavers, S. (1995), **Corporate Social and Environmental Reporting:** A review of The Literature and A longitudinal Study of UK Disclosure, Accounting Auditing and Accountability Journal, Vol.(8), No.(2), PP.47-77.
18. Hirigoyen,Gérard,& Rehm, Thierry Poulain-.(2015). **Relationships Between Corporate Social Responsibility and Financial Performance**: **What is the Causality?**, Journal of Business & Management, Volume (4), Issue (1), PP. 18-43
19. Hossain, M. Islam, K. and Andrew, J. (2006). **Corporate Social and Environmental Disclosure in Developing Countries**: Evidence From Bangladesh.in Proceedings of The Asian Pacific Conference on International Accounting. Hawaii, October.
20. Ibrahim ,Mohammed Al Moutaz Al Mujtaba and Bushara, Nimat Mohamed Saeed .(2012). **The Role of Saudi Participant Companies In The Activities Of Social Responsibilities And The Extent Of Accounting Disclosure**: Applied study, AMARABAC, Journal of American Arabic Academy for Sciences and Technology, Volume (3), Number (7), PP. 143-164.
21. Iqbal, N., Ahmad, N., & Kanwal, M. (2013). **Impact of Corporate Social Responsibility on Profitability of Islamic and Conventional Financial Institutions**. *Applied mathematics in Engineering, Management and Technology* ,Vol.(1),No.(2),PP. 26-37.
22. Karagiorgos, Theofanis .(2010). **Corporate Social Responsibility and Financial Performance: An Empirical Analysis on Greek Companies**, European Research Studies, Volume XIII, Issue (4), PP. 85-108
23. Lee, S., and Park , S. (2010). **Financial Impact Of Socially Responsible Activities On Airline Companies** , Journal of Hospitality & Tourism Research, Vol. (34), No.(2,)PP.185-203

24. Lioui, A., and Sharma, Z., (2012). **Environmental Corporate Social Responsibility and Financial Performance : Disentangling Direct and Indirect Effect** , Ecological Economics , Vol.(78), PP.100-111.
25. Malik1, M. Shoukat ؛ Nadeem, Muhammad.(2014). **Impact of corporate social responsibility on the financial performance of banks in Pakistan**, International Letters of Social and Humanistic Sciences, Vol. (21), pp 9-19
26. Mwangi, Cyrus Iraya & Jerotich, Oyenje, Jane .(2013). **The Relationship Between Corporate Social Responsibility Practices and Financial Performance of Firms in the Manufacturing,** Construction and Allied Sector of the Nairobi Securities Exchange, International Journal of Business, Humanities and Technology, Vol. (3) No. (2),PP. 81-90
27. Patil, Yuvraj Dilip. (2014) . **Corporate Social Responsibility Towards Environmental Managemen**t, Social Science Research Network , Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=2403680
28. Raman, Murali, Lim ,Wayne and Nair, Sumitra.(2012). **The Impact Of Corporate Social Responsibility On Consumer Loyality, Kajian Malaysia**, Vol. (30), No.(2), PP.71-93
29. Schroth ,P.,(2003) " **Fostering Informed and Responsible Management**: The Failure Of The Corruption Treaties Provisions On Accounting and Control", Social Responsibility & Corporate Governance Issues Research in International Business and Financ,vol.(l7),New York, ,PP.35-169
30. Servaes,Henri & Tamayo, Ane.(2013). **The Impact of Corporate Social Responsibility on Firm Value**: The Role of Customer Awareness , Journal of Management Science, Vol.(59), No.(5), PP. 1045-1061
31. Toms.N.,(2002). **Firm Resources, Quality Signals and Environmental Reputation: Some United Kingdom Evidence**. British Accounting Review, Vol. (34), p. 52- 70
32. Valas Elly., (2005), **Small business Survives**. Dealerscope;Vol.(47), No.(l),P.54.
33. World Bank,(2005). **Opportunities And Options For Governments to Promote Corporate Social Responsibility in Europe and Central Asia**: Evidence From Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March 2005..p1
34. World Business Council for Sustainable Development (WBCSD)(1999). Meeting Changing Expectations: Corporate social responsibility.